1- تمهيد:

"هل تعتقد أن القوانين التي تحكم بيع سلعة من تاجر جزائري إلى تاجر فرنسي هي نفسها التي تحكم البيع داخل الجزائر؟ ولماذا؟"

تعريف عام:

قانون التجارة الدولية هو **مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التجارية ذات الطابع الدولي** بين الأشخاص أو الشركات أو الدول، سواء كانت هذه القواعد صادرة عن الدول أو المنظمات الدولية أو نتجت عن الممارسة التجارية الدولية.

تعريف فقهي كلاسيكي: هو ذلك الفرع من القانون الخاص الذي يعالج العمليات التجارية التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، ويهدف إلى تسهيل انسياب التجارة بين مختلف الدول.

3- خصائص قانون التجارة الدولية:

1. الطابع الدولي

*يطبق فقط على المعاملات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

*مثال: عقد تصدير بين شركة جزائرية وأخرى إيطالية.

2. الطابع المرن وغير الجامد

*قواعده ليست ثابتة مثل القانون المدني، بل تتطور بسرعة مع تطور التجارة العالمية.

*مثال: ظهور التجارة الإلكترونية أدى إلى قواعد جديدة في الدفع والشحن والتحكيم.

3. الطابع العرفي والتعاقدي

*يعتمد كثيرًا على العادات التجارية الدولية واتفاقات الأطراف أكثر من القوانين الوطنية.

*مثال: استخدام شروط الإنكوتيرمز (Incoterms) المتفق عليها دوليًا.

المقصود بهذه النقطة أن التجارة الدولية لا تعتمد فقط على القوانين التي تضعها الدول، بل تعتمد كثيرًا على عادات واتفاقات التجار أنفسهم التي أصبحت معترفًا بها في العالم، وأهم مثال على ذلك شروط الإنكوتيرمز **(Incoterms).**

هذه الشروط هي مجموعة قواعد أعدتها **غرفة التجارة الدولية** تحدد بشكل واضح من يتحمل المسؤولية والتكاليف والمخاطر في كل مرحلة من مراحل نقل البضاعة من البائع إلى المشتري.

بمعنى أبسط:

عندما يبرم تاجر جزائري عقدًا مع تاجر ألماني، يمكنهما الاتفاق على شرط معين من الإنكوتيرمز مثل "FOB"أو"CIF" ، وهذا الشرط يوضح بدقة:

-من يدفع تكاليف النقل
-من يتحمل مخاطر التلف أو الضياع
-في أي نقطة تنتقل المسؤولية من البائع إلى المشتري

مثال:

إذا اتفق الطرفان على شرط CIF الجزائر، فهذا يعني أن البائع يتكفل بتكاليف الشحن والتأمين حتى ميناء الجزائر، وعندها تنتقل المخاطر إلى المشتري.

الفكرة الأساسية: الإنكوتيرمز تساعد في توحيد الفهم وتقليل النزاعات في التجارة الدولية لأنها توفر لغة مشتركة بين التجار حول العالم.

4. الطابع المكمل لا الآمر

*أغلب قواعده ليست إلزامية، يمكن للأطراف الاتفاق على ما يخالفها طالما لم تمس النظام العام.

*مثال: اختيار القانون الواجب التطبيق أو أسلوب تسوية النزاع.

5. **الطابع المؤسسي:**

يتأثر بوجود منظمات دولية تضع قواعده وتشرف على تطبيقها مثل:

-منظمة التجارة العالمية(WTO)
-لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL)
-غرفة التجارة الدولية(ICC)

4 .أهمية قانون التجارة الدولية:

-تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود.
-تقليل النزاعات وضمان الثقة بين المتعاملين.
-دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

5.سؤال:

حدد ما إذا كانت العملية التالية تخضع لقانون التجارة الدولية أم لا مع ذكر السبب:

1. فتح فرع لشركة فرنسية في الجزائر.

الجواب

في حالة **فتح فرع لشركة فرنسية في الجزائر**، فإن العملية لا تُعدّ من صميم **قانون التجارة الدولية**، بل تخضع أساسًا لـ **القانون الوطني الجزائري**، أي القوانين التي تنظّم الاستثمار والنشاط التجاري داخل الجزائر.

بمجرد أن تنشئ الشركة الأجنبية فرعًا لها داخل الجزائر، يصبح هذا الفرع **كيانًا يخضع للقانون الجزائري** في كل ما يتعلق بـ:

- التسجيل التجاري
- النظام الجبائي (الضرائب)
- قوانين العمل والتشغيل
- القواعد المحاسبية
- الرقابة والالتزامات الإدارية

مثال:

إذا فتحت شركة فرنسية فرعًا لها في الجزائر العاصمة، فعليها التسجيل في **المركز الوطني للسجل التجاري CNRC** والامتثال لأحكام **القانون التجاري الجزائري** (الأمر 75–59 المعدل والمتمم)، وليس لقانون بلدها الأصلي.

لكن إذا نشأ نزاع بين الشركة الأم في فرنسا وفرعها في الجزائر، يمكن في بعض الحالات تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص لتحديد القانون الواجب التطبيق، لكن في الغالب **يظل القانون الجزائري هو المرجع** في إدارة نشاط الفرع.

سؤال: هل يمكن للشركة الأجنبية أن تطلب تطبيق القانون الفرنسي على نزاع يتعلق بعامل جزائري يعمل في الفرع؟ ولماذا؟

الجواب :**لا، لا يمكن للشركة الأجنبية أن تطلب تطبيق القانون الفرنسي في هذه الحالة.**

والسبب بسيط: لأن **العامل الجزائري يعمل داخل التراب الجزائري**، ولأن الفرع الذي أنشأته الشركة الأجنبية في الجزائر **يُعدّ كيانًا خاضعًا للقانون الجزائري** في كل ما يتعلق بعلاقاته القانونية، خاصة علاقات العمل.

بمعنى أوضح:

- علاقة العمل بين العامل الجزائري والفرع تُنظَّم وفقًا لأحكام **قانون العمل الجزائري**.
- لا يجوز الالتفاف عليها باختيار قانون أجنبي، لأن قواعد العمل من **القواعد الآمرة** التي ترتبط بالنظام العام، ولا يمكن الاتفاق على مخالفتها.

مثال:

إذا قام العامل برفع دعوى أمام القضاء الجزائري بسبب فصل تعسفي، فإن القاضي سيُطبّق قانون

العمل الجزائري حتى لو نصّ عقد العمل على تطبيق القانون الفرنسي، لأن النص في هذه الحالة لا يُعتدّ به.

القاعدة:

في كل ما يتعلق بعلاقات العمل داخل إقليم الدولة، يطبَّق قانون تلك الدولة لأنه يحمي النظام العام وحقوق العمال.